

خلال جلسة خاصة بتشكيل المحكمة الدستورية

د. بحر يطالب رئيس وأعضاء المحكمة بالاستقالة الجماعية حفاظاً على المصلحة الوطنية



عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة يوم أمس الأربعاء بمقره في مدينة غزة واستمع لتقرير اللجنة القانونية الذي تلاه رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول وأعرب النواب لدى مداخلتهم وتعقيبيهم على التقرير عن اعتقادهم بأن المحكمة غير قانونية وليست دستورية وذات أبعاد ودلالات سياسية بحته. بدوره أكد أحمد بحري كلمته لدى افتتاح الجلسة أن مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية العليا جاء خلافاً لأحكام المادة (103) من القانون الأساسي.

5-4 <<<

التشريعي يستقبل سفير جنوب أفريقيا

02 <<<



التشريعي يطالب
أحرار العالم بنصرة
أسرى فلسطين

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة خاصة بمقر وزارة الأسرى وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف في السابع عشر من نيسان ابريل من كل عام، وحضر الجلسة لفيف من الأسرى المحررين وبعض ذوي الأسرى في سجون الاحتلال ووكيل وزارة الأسرى بهاء الدين المدهون، واستمع نواب التشريعي لتقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية

7-6 <<<

لجنة القدس
تناقش أوضاع
المدينة المقدسة

عقدت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي يوم أمس الأول اجتماعاً لها بمقرها في مدينة غزة بحضور النائب أحمد أبو حلبية والنائب خميس النجار، وناقشت اللجنة الوضع الراهن في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك وانتهاكات الاحتلال بحق المواطنين ومنعهم من الوصول للمسجد الأقصى والصلاة فيه.

07 <<<

بمناسبة توليه مهام عمله بالأراضي الفلسطينية التشريعي يستقبل سفير جنوب أفريقيا ويؤكد متانة العلاقة بين البلدين

للدول الصديقة والمحبة للسلام أن تعمل وفقاً لمبادئ الإنسانية التي يتغول عليها الاحتلال صباح مساء، منوهاً لضرورة فضح سياسات الاحتلال وإجرامه بحق الأطفال والنساء والشيوخ في فلسطين، داعياً لأكبر حملة على مستوى العالم لتعرية الاحتلال وتذكير أحرار العالم من شره وممارساته القذرة التي يمارسها بحق الفلسطينيين وقتله للأبرياء والأطفال دون أي ذنب.

بدوره نوه النائب عبد الرحمن الجمل لأن فلسطين اليوم باتت تعد جيلاً مؤمناً حافظاً للقرآن لمواجهة الاحتلال وبهدف تخلص أرضنا منه وتحرير المقدسات من دنس اليهود، مشيراً لعشرات الآلاف من الشباب الذين يحفظون القرآن الكريم ويعملون لخدمة دينهم ووطنهم من خلال الفهم الصحيح لقواعد الإسلام والقرآن والتزام القيم الوطنية.

أما النائب هدى نعيم فقد عبرت عن أملها في أن يكون للسفير ولجمهورية جنوب أفريقيا دور أكبر في جلب قادة الاحتلال للمحاكم الدولية جراء ارتكابهم جرائم بحق الإنسان الفلسطيني، مشددة على ضرورة توثيق وتطوير العلاقات بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية، والتوأمة بين البلديات، مشجعة على عقد اتفاقيات أكاديمية بين الجامعات الفلسطينية ونظيرتها في جنوب أفريقيا بهدف خدمة الطلاب من البلدين، ومن أجل تذليل العقبات أمام الطلاب الفلسطينيين الراغبين بالدراسة في جنوب أفريقيا.



للسياسات العنصرية التي كانت سائدة في بلادهم سابقاً، وداعياً أحرار العالم ليحذوا حذو جنوب أفريقيا في مقاومة الظلم ونصرة المقهورين من شعوب الأرض. من ناحيته قال النائب سالم سلامة: "إن شعبنا الفلسطيني عانى من سياسة التفریق والتمييز العنصري كما عانى منها شعب جنوب أفريقيا في المرحلة السابقة، وأن الاحتلال يمارس ضد شعبنا كل أصناف التعذيب والتمييز والعنصرية وعلى العالم الحر أن يعمل لوقف عنصرية الاحتلال عملاً بقيم العدالة والحرية والإنسانية".

أما النائب يوسف الشرافي فقد أشار لأن قضية شعبنا هي قضية سياسية بالأساس ولكنها ذات بعد إنساني ويمكن

لاتفاقيات المصالحة الوطنية، معبراً عن أمله في توحيد الفصائل الفلسطينية في وجه الاحتلال وسياساته العنصرية، وذكر السفير بالمقولة الشهيرة للرئيس مانديلا: "لن تكتمل حرية جنوب أفريقيا إلا بحرية الشعب الفلسطيني"، معرباً عن فخره واعتزازه بالعلاقة بين الشعبين والإرث التاريخي الذي ورثه الشعبين عن قائديهما مانديلا وعرفات.

بدوره طالب النائب مروان أبو راس السفير بضرورة افتتاح قنصلية أو مكتب تمثيل للسفارة في قطاع غزة حتى يقوم بالمهام الثقافية والدبلوماسية في القطاع ولتوثيق أواصر العلاقات بين الشعبين الصديقين في شتى مناحي الحياة، معبراً عن اعتزازه بمقاومة شعب جنوب أفريقيا

في الضفة المحتلة والقدس. وتمنى بحر للسفير الجديد دوراً ريادياً خلال فترة عمله، متمنياً له النجاح في حياته الدبلوماسية في المرحلة القادمة، ومطالباً بتواصل جهوده لتوثيق العلاقة بين المجلس التشريعي الفلسطيني وبرلمان جنوب أفريقيا.

من جهته قدم السفير سليمان شكره للمجلس التشريعي على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، منوهاً لأنه يرغب بتكرار زيارته لغزة بشكل شهري معبراً عن شعوره بالسعادة لكونه سيعمل سفيراً لبلاده في الأراضي الفلسطينية.

وأكد السفير على دعم حكومة بلاده للقضية الفلسطينية العادلة، ملفتاً لتشجيع رئاسة الجمهورية بجنوب أفريقيا

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني على استراتيجية العلاقة بين فلسطين وجمهورية جنوب أفريقيا، مشيداً بمواقف رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا الداعمة للقضية والشعب الفلسطيني.

جاء تصريحات بحر لدى استقباله سفير جمهورية جنوب أفريقيا الجديد أشرف سليمان وزوجته الذي جاء لزيارة غزة في مستهل توليه مهام منصبه كسفير لبلاده في الأراضي الفلسطينية، وحضر اللقاء النواب مروان أبو راس، سالم سلامة، يوسف الشرافي، هدى نعيم، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون.

ورحب بحر بالسفير وزوجته مثنياً بمواقف دولة جنوب أفريقيا الداعمة للقضية والشعب الفلسطيني على مدار سنوات طويلة، مشيداً بدور رئيس الجمهورية السابق نيلسون منديلا في الدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها ونضالاته البطولية في رفع الظلم والقهر عن الشعوب المظلومة بمختلف بلدان العالم.

وشكر بحر للسفير السابق "مكالوما" جهوده الداعمة للشعب الفلسطيني خلال فترة عمله في الأراضي الفلسطينية، مشيداً بدوره السياسي والدبلوماسي وعلاقاته القوية مع مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، منوهاً لأنه كان قريباً من القيادات الوطنية ومراقباً جيداً للحالة الفلسطينية، وكان يندد كثيراً بالإجراءات الصهيونية الظالمة بحق شعبنا الفلسطيني وخاصة

لجنتا الرقابة والتربية تعقدان جلسة استماع للجنة المكلفة ببرنامج تشغيل الخريجين

التسجيل من خلالها مزودة بمعايير وشروط حسب الأصول، وقادرة على وضع أوزان نسبية لكل متقدم وفقاً لمؤهلاته وخبراته، وذلك بهدف خدمة أكبر عدد من المتقدمين وفقاً لحاجة المؤسسات وسوق العمل.

بدورهم أكد النواب حرصهم الشديد على تنفيذ هذا المشروع بشكل شفاف وواضح ومعلن للجميع وضرورة الأخذ بالاعتبار الاحتياجات الوظيفية لدى الوزارات الخدماتية التخصصية مثل وزارة الصحة والتعليم وغيرهما من المؤسسات العامة من خلال الدور المطلوب تأديته حسب الأصول والقانون، معبرين عن استعادهم لتذليل أي عقبات قد تعترض تنفيذ المشروع، ومنوهين لأهميته في الوقت الراهن من أجل تخفيف حالة البطالة في صفوف الخريجين والشباب بشكل عام، ومن أجل مساعدة للمؤسسات الرسمية حتى تقوم بالواجبات المناطة بها وفقاً للقانون.



قد استفاد من مشاريع تشغيل بعد منذ بداية العام 2013 م. من ناحيته أوضح عبد الله كلاب مدير عام التشغيل بوزارة العمل المعايير التي وضعتها اللجنة والتي سيتم اختيار الخريجين بناءً عليها، مشدداً على ضرورة تمتع المتقدمين للعمل بالخبرات والمؤهلات اللازمة لكل وظيفة، ملفتاً لأن البوابة الإلكترونية التي يتم

التسجيل على البرنامج، موضحاً بأن عدد الخريجين المسجلين مما تنطبق عليهم شروط البرنامج قد بلغ حتى الآن 41.311 خريج.

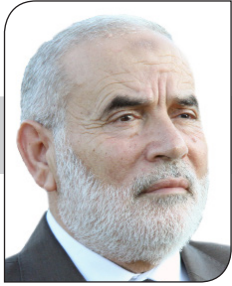
وأشار لأن البرنامج لن يستوعب أي شخص يعمل في أي مؤسسة خاصة أو عامة، وعلى المتقدم ألا يقل عمره عن 20 عام، وأن يكون مقيم في قطاع غزة، وألا يكون

اتخاذها حتى الآن. بدوره استعرض عضو اللجنة محمد المصري الفكرة التي يقوم عليها المشروع والآليات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة لتنفيذ المشروع بشكل دقيق ومفصل بما فيها إحصائيات ومعلومات دقيقة حول أعداد الخريجين والفئات العمرية والشرائح المستهدفة وسوق العمل وإجراءات

عقدت لجنتي الرقابة والتربية بالمجلس التشريعي جلسة استماع للجنة المكلفة بمشروع تشغيل وتنمية قدرات الخريجين، بحضور رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل، ورئيس لجنة الرقابة النائب يحيى موسى ونواب من اللجنتين منهم خميس النجار، جمال نصار، يونس أبو دقة، عاطف عدوان، سالم سلامة، ويوسف الشرافي.

وافتح النائب عبد الرحمن الجمل الجلسة موضحاً أن الهدف من عقدها هو الاطلاع على سير عمل اللجنة المكلفة بمشروع تشغيل وتنمية قدرات، منوهاً لأنه مشروع تشغيل مؤقت يستوعب عدد "2500" خريج.

وأوضح الجمل رغبة لجنته والمجلس التشريعي بالاطلاع على آليات العمل بالمشروع والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة أثناء التنفيذ وفقاً للقانون والأصول، بالإضافة للاطمئنان على الخطوات التي تم



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

المحكمة الدستورية .. انتهاك دستوري وعبث وطني

لم يكن مرسوم السيد محمود عباس بتشكيل المحكمة الدستورية بدءاً من نهج التقليدي القائم على أحادية الفكر والسياسة والسلوك، والذي يعتمد منهجية الإقصاء المنهجية على الساحة الوطنية، ويتنكر للشراكة الوطنية والتوافق الداخلي، إذ أن تاريخ وواقع السيد عباس غني عن كل بيان.

لم يابه السيد عباس للنداءات والمناشدات المخلصة التي صدرت عن مختلف القوى الوطنية والإسلامية وعن الشخصيات الوطنية والمجتمعية والمنظمات والمؤسسات الحقوقية التي حذرت من أن تشكيل المحكمة الدستورية في المرحلة الراهنة يعتبر تعميقاً للانقسام الداخلي، وتجاهل تماماً أنه شخص غير ذي صفة دستورية، حيث انقضت مدة ولايته سنة 2009م، ما يعني أن مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية يعتبر منعماً ولا يترتب عليه أية آثار قانونية.

لقد تناسى السيد عباس أن قانون المحكمة الدستورية وتعديلاته باطل وملغى بموجب قرارات المجلس التشريعي، وأن التعديلات التي قام بها السيد عباس في العام 2010 هي تعديلات غير دستورية وتشكل سلباً لصلاحيات المجلس التشريعي.

ولا يخفى على أحد أن تشكيل المحكمة الدستورية من لون سياسي واحد في ظل بيئة تتراجع فيها الحريات، ويغيب فيها عمل المجلس التشريعي الموحد في الضفة والقطاع، ويمر فيها النظام السياسي الفلسطيني بحالة من الإرباك والاضطراب بفعل سياسات الإقصاء والتهميش والقرارات الأحادية والسلوكيات المنحرفة التي تفتقد الرضا والقبول الشعبي والوطني، كل ذلك يجعل المحكمة الدستورية ساقطة قانونياً ووطنياً، وكأنها لم تكن أصلاً.

إن مما لا يختلف عليه اثنان أن المحكمة الدستورية ينبغي أن تنشأ في ظل بيئة سياسية ووطنية وقانونية سليمة، وفي إطار سلطات قائمة وموحدة، فلا يتصور أن تعمل هذه المحكمة في ظل حالة الانقسام الراهنة، لأن كل مخرجات المحكمة وقراراتها ستكون منحازة وتفتقر للحيدة والنزاهة والموضوعية، وستكون خادمة لتوجه ومنهج وسياسة الشخص الذي شكلها وأصبح ولي نعمتها.

وبدلاً من أن يأتي تشكيل المحكمة الدستورية بتتويجاً للمصالحة وإعادة الحياة الدستورية للمؤسسة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني وإجراء الانتخابات للمجلس الوطني وللمجلس التشريعي والرئاسة وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية وخاصة المؤسسة القضائية، فإن السيد عباس يذهب بعيداً عن الإجماع الوطني، ويغرد خارج السرب الوطني، وتخلو أجنداته من أي سعي حقيقي لإنجاز المصالحة وتحقيق الوحدة والوفاق، بل تمثل صحائفه بالسعي الدؤوب لخدمة الاحتلال ورعاية مصالحه، وعلى رأسها التنسيق الأمني في مواجهة انتفاضة القدس والمقاومة الفلسطينية الباسلة.

إن واقع ومستقبل المحكمة الدستورية التي شكلها السيد عباس لن يعدو تحولاً إلى ذراع للسلطة التنفيذية وللرئيس المنتهية ولايته، وليس ذراعاً لحماية الدستور والفصل بين السلطات وتعزيز مبادئ ونصوص القانون التي تنتهك يومياً على أرض الضفة الغربية.

من هنا فإننا نؤكد أن المدخل الحقيقي لحل هذه المشكلة وكافة مشكلات شعبنا ونظامه السياسي يكمن في إعادة تفعيل المجلس التشريعي، وإعادة عرض كافة القوانين عليه، واستعادة دوره البرلماني والوطني في البناء الوطني وحل الأزمة الفلسطينية الداخلية. إننا كفلسطينيين أشد ما نكون حاجة إلى توحيد الصف الفلسطيني، وتوحيد الرؤية السياسية الفلسطينية، وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، ووقف التغول على المؤسسات الوطنية والقضائية واحترام مبدأ الشراكة الوطنية واحترام سيادة القانون ونبذ التفرد والفئوية، والعمل من خلال أدوات قانونية ودستورية وتشريعية على أسس وطنية توافقية، كي نتمكن جميعاً من تامين صفنا الوطني في مواجهة التحديات والمخططات الصهيونية، وإزالة المعاناة عن أبناء شعبنا، والتفرغ لمتابعة القضايا الوطنية الكبرى، وعلى رأسها قضايا القدس واللاجئين والحصار، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

وختاماً.. فإننا إذ نطالب السيد عباس بسحب مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية والسعي الجاد لإنجاح جهود المصالحة الوطنية، ونطالب في الوقت نفسه القوى والفصائل والشخصيات الوطنية والمنظمات والمؤسسات السياسية والمجتمعية والحقوقية بممارسة أقصى الضغوط على السيد عباس لإجباره على التراجع عن تشكيل المحكمة الدستورية ووقف نهج الكارثي الذي يلحق أذى بالضرر بشعبنا ووطننا وقضيتنا، فإننا ندعو رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية إلى تقديم استقالاتهم الجماعية من عضوية المحكمة فوراً، حفاظاً على القانون والدستور من يد العبث والتخريب، وتكريساً لوحدة شعبنا الفلسطيني وأهدافه ومصالحه الوطنية العليا، وصيانة لشرف المهنة واستقلاليتها ونزاهة المنتسبين إليها.

وكلنا ثقة بأن الله ناصر الحق وأهله، وأن الزيد سيذهب جفاء، وأن ما ينفع الناس سيمكث في الأرض، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

شكلها التشريعي

لجنة الأدوية تتوافق على تسعيرة وزارة الصحة



وناقش المجتمعون تقرير اللجنة التي تم اعداده سابقاً بخصوص تسعيرة الأدوية ووضعوا بعض الملاحظات عليه، وفي نهاية اللقاء تم الاتفاق على الالتزام بالتسعيرة المقررة من قبل وزارة الصحة، مع احتفاظ الوزارة بالحق المطلق بالتفتيش ومتابعة الصيدليات وذلك بالتنسيق مع نقابة الصيادلة، وفي ذات الوقت تسعى لجان المجلس التشريعي المعنية لسن مشروع قانون الصيدلة والدواء والذي يهدف لتنظيم مهنة الصيدلة وحماية المستهلك وتثبيت أسعار مختلفة الأدوية.

ونقابة الصيادلة، وبحث اللقاء مشكلات الصيدلة وتسعيرة الأدوية وحماية الصيدلة والمواطنين. وافتتح د. بحر اللقاء مؤكداً على أن المجلس التشريعي يتبنى مصلحة المواطن بالدرجة الأولى، ويضع على سلم أولوياته ضبط أسعار الأدوية وحماية المواطن وضمان عدم التلاعب بالأسعار، وشدد على ضرورة أن تضع نقابة الصيادلة الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه المواطن في غزة بالاعتبار خلال تحديد التسعيرة الدوائية.

عقدت لجنة التربية والقانونية في المجلس التشريعي لقاءً موسعاً مع اللجنة المكلفة ببحث تسعيرة الأدوية، وذلك بحضور د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، ورئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، ورئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل، والنواب يوسف الشرافي، سالم سلامة، مروان أبو راس، خميس النجار، هدى نعيم، وأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، بالإضافة للعديد من الجهات ذات الاختصاص كوزارة الصحة

لجنة الداخلية تستمع لوكيل وزارة الحكم المحلي وتقر شروط تنظيمية للمباني داخل المخيمات



جاء بعد عدة ورش عمل عقدتها لجنة مع وزارة الحكم المحلي والبلديات ونقابة المهندسين واللجان الشعبية في المخيمات والعديد من الأطراف والمؤسسات ذات العلاقة، مشدداً على أن النظام المذكور عبارة عن مسودة ستعمل الوزارة على دراستها ومن ثم إصدار نظام الشروط التنظيمية داخل المخيمات بصورتها النهائية.

من ناحيتهم شدد النواب الحاضرين على أن الشروط التنظيمية للمباني داخل المخيمات جاء لخدمة المخيمات وسكانها وبهدف المحافظة على حقوق وخصوصية أبناء المخيمات والقاطنين فيها، بالإضافة لتنظيم الهياكل والمباني داخلها الأمر الذي يعود بالنفع على المظهر العام للمخيمات وينظم البناء والعمارة فيها.

داخل المدني والتي يرأسها أبو سمرة، مبيناً أن لجنته استقبلت العديد من شكاوى المواطنين الذين يعانون من الازعاجات المتكررة التي تصدر عن تلك الملاعب وخروج بعضها عن النظام والمألوف. وأكد النائب الأشقر أنه تم التوافق مع وزارة الحكم المحلي على ضرورة تعديل نظام الملاعب المعشبة ووضع معايير معينة منها تحديد ساعات العمل في الصيف والشتاء، وعدم اشتغالها على مقاهي، بالإضافة لعدم حضور جماهيري لافت للمباريات التي تقام بتلك الملاعب.

وعلى صعيد آخر فقد أتمت اللجنة صياغة وإقرار نظام الشروط التنظيمية للمباني داخل المخيمات وسلمته لوكيل الوزارة، ولفت الأشقر لأن النظام المذكور

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الحكم المحلي سفيان أبو سمرة، وذلك يوم أمس الأول بمقر التشريعي وبحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، وعضوיהا النائبان مروان أبو راس، ويونس أبو دقة، والمقرر الإداري للجنة نبيل الخالدي.

بدوره أوضح النائب الأشقر أن الجلسة تهدف لمناقشة موضوعين وهما الملاعب الخماسية المعشبة التي انتشرت مؤخراً بمختلف المناطق والمحافظات، وتنظيم المباني والمنشآت داخل المخيمات، مشيراً لأن لجنته ناقشت مع وكيل وزارة الحكم المحلي النظام التجريبي للملاعب المعشبة الذي صدر عن اللجنة المركزية للأبنية والتنظيم

خلال جلسة خاصة عقدها أمس بتشكيل المحكمة الدستورية بحر: فاقد الشيء لا يعطيه وتشكيلها بمثابة

القول: مرسوم تشكيل المحكمة سياسي أصدره شخص غير ذي صفة دستورية



عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة يوم أمس الأربعاء بمقره في مدينة غزة واستمع لتقرير اللجنة القانونية الذي تلاه رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول وأعرب النواب لدى مداخلتهم وتعقيبهم على التقرير عن اعتقادهم بأن المحكمة غير قانونية وليست دستورية وذات أبعاد ودلالات سياسية بحتة.
بدوره أكد أحمد بحر في كلمته لدى افتتاح الجلسة أن مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية العليا جاء خلافاً لأحكام المادة (103) من القانون الأساسي، مضيفاً أن قانون هذه المحكمة رقم (3) لسنة 2006م ألغى بموجب قرار من المجلس التشريعي في جلسته الأولى في مارس من العام 2006م.

الي المحكمة الدستورية العليا وهذا ما نصت عليه المادة (104) من القانون الأساسي وتعديلاته وهذا نص المادة " تتولى المحكمة العليا مؤقّتا كل المهام المسندة للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ما لم تكن داخلة في اختصاص جهة قضائية أخرى وفقاً للقوانين النافذة".

التوصيات

1. إلى ذلك أوصى التقرير باعتبار مرسوم السيد/ محمود عباس بتشكيل المحكمة الدستورية منعداً، وليس له أي أثر دستوري أو قانوني.
2. مخاطبة الجهات القضائية والدوائر الحكومية والهيئات والسفارات في الخارج، وأعضاء المجلس الوطني وكافة رؤساء الكتل البرلمانية والفصائل الفلسطينية لمطالبتها بعدم التعاطي مع هذا المرسوم واعتباره كأن لم يكن.
3. إرسال مخاطبة شديدة اللهجة لرئيس وأعضاء المحكمة الدستورية وتحذيرهم من الآثار الخطيرة لتشكيل هذه المحكمة في هذا الوقت بالذات وتحملهم المسؤولية

الدستورية المعين من قبل السيد/ محمود عباس له مواقف خطيرة من المجلس التشريعي وقد طعن من خلال كتاباته المنشورة بولاية التشريعي التي لا يختلف عليها اثنان من القانونيين، وهذه المواقف السياسية المسبقة طعن بحيدة واستقلالية هذه المحكمة.

وأكد التقرير أن تشكيل المحكمة الدستورية العليا بهذه الطريقة دون أي مسوغ قانوني وخلافاً لأحكام القانون الأساسي وتعديلاته، ليؤكد أن لا اعتبار لمبدأ سيادة القانون وأن لا احترام لأي مؤسسة فلسطينية وإخلال واضح وصريح بالنظام الدستوري والقانوني المعمول به في فلسطين، مشيراً لأن محمود عباس يمارس التغول على السلطات الثلاثة ويسعى لتقويض السلطة القضائية وتغييب السلطة التشريعية.

وقال الغول: "لسنا بحاجة في هذا الوقت بالذات إلى تشكيل محكمة دستورية حيث أننا لا نعاني من فراغ تشريعي ولا دستوري، وقد تولت المحكمة العليا ومنذ إصدار القانون الأساسي في العام 2002م وحتى وقتنا هذا كل المهام المسندة



وأشار الغول لأن مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية العليا قد صدر عن شخص غير ذي صفة دستورية حيث انقضت مدة الولاية الرئاسية بتاريخ 9/1/2009م بموجب نص المادة (36) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته، وأن استمرار بقائه في منصب الرئاسة خلافاً للأحكام الدستورية والقانونية ولا يمنحه الصلاحية بإصدار مراسيم رئاسية. وشدد الغول في تقريره على أن مرسوم تشكيل المحكمة الدستورية قد رافقه جملة مخالفات قانونية منها مخالفة المادة (5) من القانون، بالإضافة لمخالفة المادة (6) والتي تحظر الانتماء الحزبي والممارسة السياسية لأعضاء المحكمة؛ حيث التعيين للقضاة تمّ على خليفة سياسية وليست مهنية، محذراً من أن المحكمة ستكون أداة خلاف وليس أداة لحسم الخلافات. وأشار لأن رئيس المحكمة

العبث والاستهتار، ويؤكد بأن فاقد الشيء لا يعطيه وبالتالي ستكون بمثابة استمرار لنهج العريضة والتغول على القانون ويهدف لتعميق حالة الانقسام القائمة وتعطيل المصالحة واستمرار التعاون الأمني بين السلطة والاحتلال وملاحقة المقاومة". وطالب بحر السيد محمود عباس بإلغاء هذا المرسوم والتكفير عن خطيئته الكبرى، مطالباً رئيس وأعضاء هذه المحكمة بتقديم استقالتهم الجماعية حفاظاً على المصلحة الوطنية العليا واحتراماً لأحكام القانون الأساسي، وحفاظاً على مهنتهم وعدم التورط في قضايا سوف تلحق الضرر الكبير بالقضية الفلسطينية.

التقرير

بدوره استهل رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول تقرير لجنته بالتأكيد أن مرسوم تشكيل المحكمة المذكورة هو منعقد وبلا أي سند قانوني وذات أبعاد ودلالات سياسية، مشيراً لرفضه من قبل الغالبية العظمى للفصائل الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية والشرائح المجتمعية المختلفة.

وأشار بحر لأن تشكيل المحكمة جاء مفاجئاً ويفتقر للغطاء القانوني، وستكون عقبة جديدة أمام المصالحة الفلسطينية، مشدداً على بطلان المرسوم من الناحية القانونية والإصرار عليه يحمل دلالات خطيرة على صعيد المصالحة الوطنية وتوحيد شعبنا وقواه وفصائل. وشدد على أن تشكيل المحكمة يحمل صبغة سياسية هدفها الالتفاف على مجريات سياسية قائمة، ويتنافى مع التطلعات إلى إيجاد قضاء موحد ومستقل استقلالا كاملاً، وأضاف أنها ستكون محكمة فارغة المضمون والصلاحيات، وبلا قيمة مهنية أو صلاحيات تتناسب مع المفاهيم والأهداف والضوابط التي أنشئت من أجلها. وقال: "إن إصدار هذا المرسوم وفي هذا التوقيت بالذات يمثل حالة من

استمرار لنهج العريضة والتغول على القانون

النواب: تهدف لتعميق حالة الانقسام وتعطيل المصالحة ولا بد من مذكرة وطنية رافضة لها

المستقلة. وقال عدوان: "إن ما جرى من أمر المحكمة هو بعيد كل البعد عن المهنية في اختيار القضاة لأن جميعهم ينتمون للون سياسي واحد، ومهمتهم خدمة سياسات السلطة. وأكد أن التشريعي لن يعترف بالمحكمة الدستورية لأن المصلحة من إنشائها هو إضفاء الشرعية القانونية لسلوك محمود عباس، وهي من أخطر القضايا على شعبنا وعلى وحدته وعلى المصالحة.

مرفوضة وطنياً



من نا حيته شد د النائب خليل الحية على أن تشكيل المحكمة الدستورية هو خطوة سياسية بامتياز وجاءت لتحقيق أهداف حزبية وسياسية لعباس وسلطته، وهي تؤكد على حركة التفرد وتقريب الفريق السياسي لعباس وتفريق المخالفين حتي لو كانوا من حزبه.

وأكد أن المحكمة لا بد أن تأتي في حالة استقرار سياسي وإقامة الدولة وعودة اللاجئين وليس في حالة الانقسام وعدم وحدة المؤسسات الحكومية والوطنية بين الضفة وغزة، مشدداً على أنها خطوة لتكريس الانقسام السياسي.

وأشار لأن محمود عباس استمر في رئاسة السلطة دون توافق وطني، مطالباً الكل الفلسطيني برفض تشكيل المحكمة، مؤكداً على رفض الكل الوطني لها، ومنادياً بتوقيع مذكرة رفض لها من قبل التشريعي والمؤسسات الوطنية كافة.

الذي لا يعطيه صلاحية تشكيل محكمة دستورية تكون مهيمنة على مكونات النظام السياسي وتحكم في مجرياته. وشدد على أن المحكمة الدستورية من شأنها أن تحدث هيمنة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ملفتاً لأن النظام السياسي الفلسطيني يعاني من انقسام والمحكمة الدستورية تعزز هذا الانقسام، مؤكداً أن المحكمة لا بد أن تنشأ بناءً على إجماع وطني وحوار شامل حتى نصل لنظام سياسي توافقي.

خطوة سياسية

أما النائب يونس الأسطل فقد أشار لأن تشكيل المحكمة الدستورية هو بمثابة خطوة سياسية منفردة وغير مقبولة وطنياً، كما أنها تعد التفاف على خيار الشعب الفلسطيني وشرعية المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي سياسة قديمة قد عمل بموجبها أعداء الأنبياء بإخراجهم من ديارهم.



وشدد على ضرورة الاستمرار في اعداد القوة وتطويرها لأننا في مرحلة تحرير وطني وقانون هذه المرحلة هو المقاومة والجهد، ولا ضرر من تعرية خطوات السلطة التنفيذية من خلال الفصائل ومنظمات المجتمع المدني.

محكمة غير مهنية

أما النائب عاطف عدوان فقد قال في تعليقه على التقرير أن مرسوم تشكيل المحكمة



الدستورية مخالفة لأبسط قواعد الدستور والقانون، متسائلاً عن سبب تشكيل المحكمة في هذا الوقت بالذات، منوهاً لضرورة الفصل بين السلطات وأن يكون للقضاء شخصيته الاعتبارية



التوافق الوطني على ذلك وبعبارة عن القانون الأساسي، مؤكداً بأن المرسوم عبارة عن انقلاب على النظام السياسي الفلسطيني، محذراً من إعادة تشكيل النظام السياسية بقرارات من المحكمة وفقاً لأهواء ومصالح فريق التسوية والتنسيق الأمني.

رئيساً بالتوافق



بدوره قال النائب يحيى العبادسة: "إنه وبموجب اتفاقيات المصالحة التي تم توقيعها سابقاً فإن جميع ما صدر من مراسيم وقوانين في المرحلة الانقسام هي بحاجة ماسة لعرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة له للنظر فيها وإقرارها أو رفضها".

مشيراً لأن اتفاقيات المصالحة المختلفة جعلت من عباس رئيساً بالتوافق بشكل مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية الأمر

منوهةً لأنه هو اللاعب الرئيس والوحيد في ميدان التنسيق الأمني فقط وليس في أي ميدان وطني، ودعت الشنطي لتفعيل المقاومة في الضفة لمحاربة الاحتلال وبهدف رحيل عباس عن الساحة والمشهد السياسي.

مخاطر كبرى

من ناحيته عدد النائب محمود الزهار أبرز المخاطر التي ينطوي عليها مرسوم تشكيل المحكمة منوهاً لإمكانية اقدامها على إلغاء القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي الأمر الذي سيدخل البلاد في حالة فوضى عارمة، ومحذراً من اقدام المحكمة على إلغاء المجلس التشريعي



وانهاء ولايته. وأشار الزهار لأن المحكمة ستضفي الشرعية على المراسيم غير الشرعية التي أصدرها عباس، وستفتح الباب أمام تغييرات دستورية خطيرة كاستحداث منصب نائب لرئيس السلطة دون

الشخصية في حال قيامهم بتطبيق هذا المرسوم واية اضرار تصيب أبناء شعبنا من جراء هذا التطبيق. 4. تشكيل فريق قانوني من كافة الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بالتواصل مع الجهات المعنية لضمان عدم القيام بأية خطوات فعلية لتطبيق هذا المرسوم.

مداخلات النواب



بدورها أشارت النائب جميلة الشنطي بما جاء في تقرير اللجنة القانونية من مخرجة من التداعيات الخطيرة لتشكيل المحكمة الدستورية، ومشددة على أن الآلية التي تم فيها اختيار رئيس وأعضاء المحكمة هي آلية مخالفة لقانون المحكمة نفسها، بالإضافة لأن قرار تشكيلها صدر عن شخص منتهي الشرعية الدستورية في الأصل.

وأشارت الشنطي لأن عباس قد نصب نفسه لاعباً وحيداً في الساحة السياسية وألغى وجود الآخرين،

عقد جلسة خاصة في وزارة الأسرى التشريعي يطالب أحرار العالم بنصرة أسرى



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة خاصة بمقر وزارة الأسرى وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف في السابع عشر من نيسان/أبريل من كل عام، وحضر الجلسة لفيف من الأسرى المحررين وبعض ذوي الأسرى في سجون الاحتلال ووكيل وزارة الأسرى بهاء الدين المدهون، واستمع نواب التشريعي لتقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية الذي أعده وتلاه مسؤول ملف الأسرى والمحررين بالتشريعي النائب محمد شهاب واستعرض فيه أوضاع أسرانا داخل سجون ومعتقلات الاحتلال، وندد نواب التشريعي أثناء مداخلتهم وتعليقاتهم على التقرير بالإجراءات التي يتخذها الاحتلال بحق أسرانا داعين لأوسع حملة تضامن معهم والضغط على الاحتلال وإجباره على الإفراج عنهم وتحريرهم.

بدوره ألقى د. أحمد بحر بالتحية لأسرانا في سجون الاحتلال وفي مقدمتهم النواب المختطفين، وأشار لأن التشريعي عقد الجلسة في مقر وزارة الأسرى ليؤكد لهم ولذويهم أنه لن يهدأ بال شعبنا إلا بتحريرهم جميعاً من الأسر، مؤكداً أن التشريعي يرفع صوته عالياً، مطالباً البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية والعربية والدولية وكل أحرار العالم أن يتحركوا وأن يتحملوا مسؤولياتهم الأخلاقية والأدبية والوطنية والدينية والقانونية في مواجهة الصلف والعنجهية الصهيونية التي تمارس يومياً بحق أسرانا بالوسائل وبحق رموز الشرعية الفلسطينية المختطفين في سجون الاحتلال في ظروف اعتقال غير أخلاقية وغير إنسانية على الإطلاق.

وطالب بحر رئيس البرلمان

العربي أحمد الجروان باتخاذ قرارات حاسمة لنصرة الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، كما طالب السلطة بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني عملاً بقرارات المجلس المركزي، مشيراً لأن يوم الأسير يتزامن مع ذكرى استشهاد عبد العزيز الرنتيسي، و خليل الوزير، ودخول انتفاضة القدس في شهرها السابع. وأكد أن الجهود التي تبذل في الدفاع عن قضية الأسرى على المستوى السياسي والبرلماني والقانوني والشعبي والإنساني سوف يستمر شعبنا في تفعيلها بكل قوة ولكنها ليست البديل عن العمل العسكري المقاوم الذي تتولاه المقاومة بكل أذرعها لأن الاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة فكل القرارات والقوانين الدولية والإنسانية والادانات الرسمية ضد الاحتلال لم يعر لها انتباهاً بل يلقي بها بعرض الحائط، مطالباً المقاومة وعلى رأسها كتائب الشهيد عز الدين القسام الإسراع في انفاذ صفقة وفاء (2) لإجبار العدو على إطلاق سراح أسرانا بالوسائل.

التقرير

من ناحيته تلا مسؤول ملف الأسرى والمحررين بالتشريعي النائب محمد شهاب تقريره حول معاناة الأسرى في سجون الاحتلال، منوهاً لتصاعد وتيرة الاعتقالات حتى أضحت حدثاً يومياً في حياة الفلسطينيين عامة، وفي الضفة الغربية والقدس المحتلة خاصة، مشيراً لوجود (7200) أسير فلسطيني وعربي في

سجون الاحتلال.

سجون وأقسام جديدة

وأشار التقرير لأن الاحتلال افتتح (7) أقسام جديدة في (4) سجون، افتتح سجنًا جديدًا للأطفال "سجن جفعون" والذي أغلق بعد (3) أشهر، وافتتح سجنًا جديدًا للأسيرات في "سجن الدامون"، ونقل إليه (25) أسيرة وذلك بعد ارتفاع عددهن نتيجة الاعتقالات المتواصلة وعدم استيعاب "سجن هشاورن" للأعداد الموجودة بالسجن.

اعتقالات من قطاع غزة

ونوه شهاب في تقريره لأن الاعتقالات بحق الفلسطينيين من قطاع غزة لم تتوقف حيث اعتقل الاحتلال أكثر من (200) شخص خلال العام المنصرم منهم (35) تاجرًا، بالإضافة لاعتقال عدداً من المرضى والمسافرين والمرافقين وحتى النساء على حاجز بيت حانون، إضافة إلى اعتقال عشرات الصيادين، وآخرين تم اعتقالهم خلال اقترابهم من السياج الحدودي الشرقي، ومنهم الطفل (محمد العزاوي - 14 عاماً) شرق مخيم البريج، وتعرض لتحقيق شديد وضرب مبرح، وحكم بالسجن (6) أشهر.

اعتقال النساء

وأشار التقرير لتصاعد اعتقال النساء وتحديداً من مدينة القدس، حيث اعتقلت قوات الاحتلال (320) من النساء والشابات، وطفلات قاصرات، وما زال الاحتلال يعتقل (16) طفلة قاصرة، منهن (6) جريحات بعد إطلاق

النار عليهن بحجة عمليات طعن، في حين بلغ عدد الأسيرات في سجون الاحتلال (69) أسيرة.

أسرى مرضى وجرحى

إلى ذلك نوه التقرير لوجود نحو (1200) أسير مريض في السجون من بينهم عشرات الأسرى من ذوي الاحتياجات الخاصة المصابين بشتى الإعاقات، ومنهم مصابين بأمراض خطيرة ومزمنة، ومن بينهم (20) أسيراً من أخطر الحالات المرضية في "مستشفى الرملة".

الاعتقال الإداري

كما أصدر الاحتلال (1285) قراراً إدارياً، كان من بينها (715) قراراً بتجديد الاعتقال الإداري لفترات اعتقالية جديدة لأسرى إداريين، بينما الباقي كانت قرارات جديدة تصدر لأول مرة، وتراوحت مدة الأوامر الإدارية من شهرين إلى (6) أشهر، كذلك استهدف الاحتلال بالاعتقال الإداري النساء والأطفال القاصرين وسكان القدس والأراضي المحتلة عام 1948، وفرض الاعتقال الإداري على (12) طفلاً.

العزل الانفرادي

ارتفع أعداد الأسرى المنقولين إلى زنازين العزل الانفرادية إلى (25) أسيراً، حيث عاد الاحتلال مجدداً لسياسة العزل الانفرادي، وذلك كنكأ منه للاتفاق السابق مع مصلحة السجون نتيجة إضراب الكرامة في أبريل 2012 م يذكر أن الأسرى في مختلف أقسام العزل الانفرادي يعانون

من ظروف بالغة الصعوبة ويحرمون من كافة حقوقهم، ويمارس الاحتلال بحقهم كل أشكال الانتهاك والتضييق.

قوانين عنصرية وإرهابية

شن الاحتلال حرب جديدة على الأسرى وهي حرب تشريعية وقانونية تهدف إلى خنق الأسرى وتشديد القمع بحقهم، ومصادرة حقوقهم بشكل رسمي، حيث أصدر (5) قوانين بعد أن صادق عليها الكنيست، كذلك تم تقديم (4) مشاريع قوانين للكنيست لا تزال قيد الدراسة لدى جهات الاختصاص.

التوصيات

1. أوصى التقرير كل جهات الاختصاص بالعمل على رفع دعاوى الفردية والجماعية باسم الأسرى وذويهم ضد حكومة الاحتلال وقادته أمام المحاكم الدولية ومقاضاتهم على جرائمهم أمام محكمة الجنايات الدولية.
2. دعا التقرير المؤسسات الدولية وخاصة مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة لتكليف لجنة دولية للاطلاع على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، ومعاينة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف.
3. كما دعا لتشكيل ائتلاف عالمي من مؤسسات حقوق الإنسان لإطلاق حملة عالمية ضد سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي والإهمال الطبي التي يمارسها الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى.

النائب الحلايقة:

محاكمة الاحتلال للأطفال استباحة واضحة لحقهم في الحياة

وأضافت الحلايقة من داخل منزل الأسيرة دينا الواوي: "عندما قابلت الأسيرة الواوي أدركت أن الاحتلال لا يقتل أطفالنا بالرصاص فقط إنما يقتل روح الحياة فيهم ويقتل كل إرادة للحياة هذا بالإضافة إلى حالة القلق الدائم الذي يعيشه آبائهم لأنهم أطفال لا تتعدى أحلامهم جدران منازلهم لكن الاحتلال أفهم هؤلاء الأطفال ما معنى النازية الجديدة التي كانوا يسمعون عنها في الكتب لأنه نقل التجربة على أرض الواقع".

وشددت النائب الحلايقة أنه وبالرغم من حالة القمع والقتل المستمر لأطفال فلسطين لا زلنا نرى فيهم آمال الأمة وداعم أساسي لجبل التحرير لأن هذه المحاكم وهذه الأعمال الإجرامية علمت أطفالنا الجراءة في مواجهة الظلم والقهر والسجن والاحتلال، معبرة عن اعتزازها بصبر الأسيرة دينا وصمودها في وجه السجن.



قالت النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل سميرة الحلايقة إن الاحتلال عندما يصدر أحكامه على الأطفال يؤكد أنه ماضي في مصادرة حقوقهم وانتهاك حريتهم، مبينة أن الاحتلال هو الجهة الوحيدة التي تنتهك وتعدي على الأطفال وحقوقهم، وهذا دليل ومؤشر أن الاحتلال يخالف أبسط الحقوق الإنسانية وأبسط الأخلاق المتعارف عليها وهو مخالف ليس فقط للقانون الدولي والإنساني بل لكل القيم والأخلاق.

جاءت تصريحات الحلايقة لدى زيارتها لأصغر أسيرة محررة من سجون الاحتلال بعد الإفراج عنها وهي الطفلة دينا الواوي، حيث قالت الحلايقة: "إن دينا مثلت نموذجاً صارخاً لما يتعرض له الأطفال الفلسطينيين في سجون الاحتلال والذين يبلغ عددهم أكثر من 400 طفل يواجهون ظلم الاحتلال وممارسات السجن غير الإنسانية".

للسطين

4. وتوجه التقرير لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبرلمانات العالم والاتحادات البرلمانية مطالبا إياهم بعقد جلسة خاصة لمناقشة الأوضاع المأساوية للأسرى، وتجريم الاحتلال الصهيوني ومقاطعته ومحاكمته دولياً.

5. وشدد على ضرورة تحمل برلمانات العالم لمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له زملاؤهم من نواب الشعب الفلسطيني من اختطاف وإهانات واعتقالات ومحاكمات إدارية باطلة في سجون الاحتلال الصهيوني.

6. ودعا السلطة وأجهزتها الأمنية للالتزام بالقانون، وعدم انتهاك حقوق المواطن الفلسطيني وعدم الاعتقال على خلفية سياسية.

7. وأخيراً ثمن التقرير جهود المقاومة الفلسطينية ومساعيها لتحرير أسرارنا البواسل.

الأسرى بطولات وشجون
إلى ذلك أكد وكيل وزارة الأسرى بهاء الدين المدهون في كلمته أن أسرارنا الأبطال يسطرون أروع الأمثلة في البطولة والفداء من خلال الصبر والصمود وقهر السجان، مشيراً لأنهم يتمتعون بمعنويات عالية ولا تعرف الهزيمة لقلوبهم طريقتي، ومشيراً لأن وزارته تبذل أقصى ما تستطيع من أجل تقديم الخدمة الأفضل لأسرارنا وذويهم.

بدورهم أشار نواب التشريعي في مداخلاتهم وتعليقاتهم على التقرير لأن قضية الاسرى هي قضية الأمة جمعاء، مشددين على ضرورة العمل من أجل الإفراج عنهم، ومطالبين بأعداد ملفات جرائم الحرب التي يمارسها الاحتلال بحق أسرارنا البواسل تمهيدا لتقديمها للمحاكم الدولية حينما تسمح الظروف بذلك، وندد النواب بالإجراءات التي يتخذها الاحتلال بحق أسرارنا داعين لأوسع حملة تضامن معهم والضغط على الاحتلال لضمان الإفراج عنهم وتحريرهم.

لجنة التربية تتفقد
مستشفى الرنتيسي

تكس المرضى في العيادات الخارجية، بالإضافة لعدم توفر الغرف الملائمة لفحص المرضى ومعالجتهم، ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية، وخاصة أدوية مرضى السرطان حيث بلغت نسبة النقص فيها (30%).

بدورهم وعد النواب بالعمل مع جميع جهات الاختصاص من أجل تذليل العقبات والتسهيل على المرضى، وقدموا عدد من أجهزة الحاسوب واللاب توب والطابعات كهدية لمساعدة إدارة المستشفى على القيام بواجباتها والتغلب على بعض المشاكل التي تعاني منها.

تفقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مستشفى الرنتيسي بمدينة غزة، وضم وفد اللجنة النائب سالم سلامة، والنائب خميس النجار، وكان في استقبالهم مدير المستشفى د. محمد أبو سلمية ورئيس قسم أورام الدم د. خالد ثابت اللذين رحبا بوفد اللجنة وقدموا شرحاً وافياً عن أوضاع المستشفى والخدمات التي يقدمها للمرضى.

بدوره أوضح أبو سلمية أن المستشفى يعاني من عدة مشكلات أبرزها ضيق المكان الأمر الذي ينتج عنه

لجنة القدس تناقش أوضاع المدينة المقدسة

العديد من هذه المخططات مستفيد من الانقسام الفلسطيني وانشغال المجتمع الفلسطيني، في حياته اليومية والحصار الظالم على قطاع غزة والملاحقة الأمنية للمقاومة في الضفة الفلسطينية ومدينة القدس، ملفتاً لأن العدو ركز أغلب مخططاته على تهويد المسجد الأقصى المبارك ومحيطه، وأن المسجد الأقصى شهد تكثيف الاقتحامات في الفترة الصباحية والمسائية خلال الفترة القريبة السابقة وبأعداد كبيرة من المقتحمين الصهاينة بمناسبة الأعياد اليهودية.

وحذر أبو حلبية من المخططات الصهيونية الجديدة، ومنها مخطط (كيديم) في وادي حلوة ومصادرة 7 دنمات من أراضي المقدسين بذات المنطقة بهدف إنشاء مباني لتجميع السائحين من غير اليهود الذين يريدون اقتحام المسجد الأقصى المبارك.

عقدت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي يوم أمس الأول اجتماعاً لها بمقرها في مدينة غزة بحضور النائب أحمد أبو حلبية والنائب خميس النجار، وناقشت اللجنة الوضع الراهن في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك وانتهاكات الاحتلال بحق المواطنين ومنعهم من الوصول للمسجد الأقصى والصلاة فيه.

وقدم النائب أبو حلبية شرحاً عن الوضع الراهن في مدينة القدس المحتلة والأوضاع الحالية خاصة بما يقوم به العدو الصهيوني من تنفيذ مخططاته وأهدافه المتمثلة في طمس معالم القدس وتغيير آثارها الإسلامية والعربية، وبادعاء وجود الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى المبارك.

وأكد أن الاحتلال الصهيوني يقوم بتنفيذ

التشريعي يقدم واجب العزاء بوفاة النائب ربيعة ذياب

حقوق الانسان للقيام بواجباتها في توفير الحماية للأطفال الذين يتعرضون لمضايقات الاحتلال وبطشه.

إلى ذلك هاتف بحر عائلة عضو المجلس التشريعي المناضلة ربيعة ذياب معزيا بوفاتها بعد حياة طويلة ملؤها النضال ومقاومة الاحتلال، مشيداً بمواقفها الوطنية ونضالها من أجل الوطن والقضية على مدار سنوات طويلة كانت خلالها مثلاً يحتذى لكل نساء فلسطين، يذكر أن ذياب اعتقلت في سجون الاحتلال لمدة 7 مرات وقضت في السجون ما يقارب 7 سنوات وفرض الاحتلال عليها الإقامة الجبرية أكثر من مرة، كما أنها شغلت مناصب عدة منها عضو مجلس تشريعي منذ العام 2006م وحتى وفاتها، كما أنها شغلت منصب وزيرة شؤون المرأة، وتوفيت عن عمر يناهز 62 عام.



التشريعي يهنئ الأسير المحرر أبو معمر بخروجه من سجون الاحتلال

هنئ وفد من المجلس التشريعي الأسير المحرر مصطفى معمر من مدينة خان يونس بمناسبة خروجه من سجون الاحتلال الصهيوني بعد عشر سنوات قضاها متنقلا في سجون الاحتلال. وأشاد الوفد بتضحيات أسرانا داخل سجون الاحتلال منوهين لأن قضيتهم تأتي على سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني، داعين لأوسع حملة عالمية بهدف الضغط على الاحتلال من أجل الافراج عنهم وتبويض السجون من الأسرى كافة. ولفت وفد التشريعي لتجاوز الاحتلال لقواعد القانون الدولي ومبادئ القانون الدولي الإنساني أثناء التعامل مع أسرانا سواء لدى عرضهم على المحاكم وعدم سلامة الإجراءات المتبعة في ذلك.



بحر يشيد بالرياضة الفلسطينية ويهنئ النادي الأهلي بصعوده للدرجة الممتازة



أشاد أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بالرياضة الفلسطينية وبالنادي الأهلي في حي الشيخ رضوان جاء ذلك في كلمة ألقاها بحر أثناء الحفل الذي أقامه النادي الأهلي بمناسبة صعوده إلى الدرجة الممتازة بحضور وكيل وزارة الشباب والرياضة أحمد محيسن، ورئيس النادي ومجلس إدارته ولقيف من الرياضيين الفلسطينيين وجماهير غفيرة من أبناء حي الشيخ رضوان. وأكد بحر أن النوادي الفلسطينية تتمتع بخبرة رياضية كبيرة ولديها من الكفاءات الرياضية والخبرات ما يؤهلها لتبوء الصدارة على مستوى نوادي الوطن العربي لو أتيحت لهم الفرصة، منوهاً لأن الاحتلال هو الذي يمنع تقدم الرياضة الفلسطينية ويقمع الرياضيين ويلاحقهم ليحول بذلك دون

تحقيقهم لأي انجاز رياضي. وتمنى بحر دوام التقدم للنادي وفرقه الرياضية معرباً عن فخره الشديد بالإنجازات الرياضية التي حققها النادي في مسيرته الطويلة، معتبراً صعوده إلى الدرجة الممتازة دليل على همة وإرادة مجلس الإدارة والجهاز الفني واللاعبين والجماهير العريقة التي تشجع النادي ولاعبيه، وتوجه بالتحية الخالصة لنادي خدمات رفع بمناسبة فوزه ببطولة الدوري الممتاز، كما أبرق بالتحية لنادي الصداقة بصفته وصيفاً. إلى ذلك أزاح بحر الستار عن لوحة مشاريع النادي الجديدة والتي يعتزم النادي تنفيذها خلال الفترة القادمة والمتمثلة بإنشاء مسبح حديث ومحلات تجارية ستقيمها إدارة النادي لتعود بالنفع على مشاريع النادي وفرقه الرياضية.

آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

آن لنا أن نعيش

هنا غزة وما أدراك ما غزة، الحصار والدمار واليأس والإحباط، غزة عجلة الأعمار فيها متوقفة ونار البطالة مشتعلة، غزة يلفها الحزن على أبنائها الذين يرحلون منتحرين من شدة المعاناة والبؤس، وجراء فقداهم بريق الحياة، لا أمل للشباب حتى ولو بوظيفة متواضعة، غزة بلا كهرباء منذ سنوات، لا معابر ولا سفر وباختصار لا حياة فيك يا غزة.

بلسان الحال ومز المقال نقول أتركوا غزة لتعيش، ارفعوا عنها الوصاية والولاية وأوقفوا التآمر عليها وعلى أهلها فما عاد بوسعهم الصبر والاحتمال، إذا طالبنا بفتح المعابر ورفع الحصار قلتم لا نتدخل في شؤون غيرنا وجيراننا، وإذا فكرنا خارج الصندوق بطرح فكرة ميناء تخوفتم على وحدة قبرص، ولما طالب الأحرار لنا بالعيش الكريم وتخفيف الحصار انبرى قائلكم ليبر عن عدم أحقية الجمهورية التركية ولا غيرها بالدفاع عن غزة وتمني الحياة الكريمة لها.

ماذا تريدون منا بعد عشر سنوات عجاف عانينا فيها الأمرين، أبناء غزة ليس بوسعهم أن ينظروا لأقرانهم من أبناء البلدان الأخرى الذين يتمتعون بملذات الحياة المختلفة غير أنهم يرغبون بعيش كالعيش وحياء كالحياء، السفر والتعليم والعلاج والتعليم والسياحة كلها أمور تمارسها الشعوب الأخرى ومن حقنا ممارستها مثلهم.

غزة كان لها في السابق ميناء بحري وأثار قطارها العابر للدول المجاورة ما زال قائماً ومعروف مكانه حتى الآن، فلماذا يراد لك يا غزة أن تكوني خارج التاريخ والجغرافيا بل وخارج الكون والانسانية، وما قيمة التغني بحريات الشعوب الأخرى ونصب تماثيل الحرية ومناهضة العنصرية كالنصب الذي أقيم لنيلسون مانديلا في رام الله يوم أمس الأول طالما أننا نمارس العنصرية بحق أبناء غزة الذين نحرم الموظفين منهم من حقوقهم الوظيفية ورواتبهم الطبيعية.

لا أدري لماذا يصّر البعض على إبقاء غزة خارج الحسابات والاعتبارات، كما لا أعرف سبباً لعدم لجوء غزة لشق طريقها دون انتظار لفئة لا تريد لنا سوى الهلاك، طالبنا بالمصالحة وانهاء الانقسام ورفع الظلم عن غزتنا غير أننا لم نرى سوى مزيد مؤامرات ومزايدات وإحكام للحصار وتحريض للأخرين علينا وهضم حقوقنا ونهب علاج مرضانا ومصادرة حقنا في السفر والتعليم.

آن لغزة أن تعيش بحرية وكرامة ودون مؤامرات، آن لأطفالها أن يناموا ويحلموا بالحرية وحياء كالحياء وبعيش رغيد، وحق لأهلها أن يستريحوا ولو قليلاً كبقية الشعوب والأمم، ماذا يضير قيادة السلطة ورئاستها لو عملوا على نشر الأمل والحياة والتفاؤل في نفوس أبناء القطاع فهم ذخرا للوطن وللقضية، غزة رافعة قوية للمشروع الوطني وكنزاً حقيقياً على صعيد العنصري البشري، والقوة والابداع وتتمتع بموقع جغرافي جيد فلماذا تهملها السلطة وتحرض عليها، أنظمة الحكم الرشيد في كل الدنيا تسعى لتماسك أوطانها ووحدة أراضيها أما نحن فتسعى السلطة لشيطنة غزة ونزع عنها ثوبها الحقيقي والباسها ثوب التطرف والتخلف والعنف.

آن للمؤامرات أن تتوقف، وأن لنا أن نفكر بمنطق الوحدة والتسامح، آن لكل الأطراف أن تمنح غزة الفرصة لتعيش وتحيا، لأن البديل سيكون جذاً خطير وذو أبعاد تدميرية على الأطراف المعنية والمحيطات كافة، حق السفر والتنقل وفتح المعابر وإقامة الميناء البحري وتشديد المشاريع الاستراتيجية في غزة كلها حقوق إنسانية وشرعية غير أن الجميع يتنكر لها، فهل من عاقل يرفع الصوت ويدق جرس الإنذار قبل الانفجار الأخطر؟

■ تحرير ومتابعة

حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

